

## حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

مجاورة فإن كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجر كما إذا وهب السرح على الدابة لأن استعمال السرح إنما يكون للدابة فكانت للواهب عليه يد مستعملة فتوجب نقصانا في القبض . وإن لم يكن مشغولا جاز كما إذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لأن الحمل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم يجر وإن وهب ما فيها وسلمه دونها جاز .  
كذا في المحيط شرح مجمع .  
قوله ( وإن شاغلا ) تجوز هبة شاغل لا المشغول .  
فصولين .

أقول هذا ليس على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها .

تأمل خير الدين على الفصولين .

قوله ( فلو وهب الخ ) وإن وهب دارا فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا جازت الهبة فيهما لأنه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأولى زال المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليتم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الأول صحيحا في حقها .  
بحر عن المحيط .

قوله ( وسلمها كذلك الخ ) قال صاحب الفصولين فيه نظر إذ الدابة شاغلة للسرح واللجام لا مشغولة .

يقول الحقيير صل أي الأصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده ما في قاضيخان وهب أمة عليها حلي وثياب وسلمها جاز ويكون الحللي وما فوق ما يستر عورتها من الثياب للواهب لمكان العرف ولو وهب الحللي والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعهما ويدفعهما إلى الموهوب له لأنهما ما دام عليها يكون تبعاً لها ومشغولا بالأصل فلا تجوز هبته .

نور العين .

قوله ( لأن شغله ) تعليل لقوله لا مشغول به أي بملك الواهب حيث قيده بملك الواهب فافهم .

أقول الذي في البحر والمنح وغيرهما تصوير المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقا أو كان غصبه الواهب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر عن جامع الفصولين

قوله ( بغير هلك واهبه ) وفي بعض النسخ بملك غير واهبه ا ه .  
قوله ( كرهن وصدقة ) أي كما أن شغل الرهن والصدقة بملك غير الراهن وغير المتصدق لا  
يمنع تمامها كما في المحيط وغيره .  
مدني .

قال في المنح وكل جواب عرفته في هبة الدار والجوالق بما فيها من المتاع فهو الجواب في  
الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامهما كالهبة .  
قوله ( إلا إذا وهب ) كأن وهبه دارا والأب ساكنها أو له فيها متاع لأنها مشغولة بمتاع  
القباض وهو مخالف لما في الخانية فقد جزم أولا بأنه لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في  
المجزد تجوز ويصير قابضا لابنه .  
تأمل .

قوله ( وكذا الدار ) مستدرك بأن الشغل هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بملكه .  
قوله ( المعارة ) أي لو وهب طفله دارا يسكنها فيها قول بغير أجر جاز ويصير قابضا لا  
نبه لو كان